البنى الإجتماعية والعلاقات الإنتاجية في الوطن العربي

الدكتورة فوزية العطية
رئيسة قسم الاجتماع

المقدمة

تأخذ البنى اجتماعية صورا مختلفة حسب الخصائص التاريخية والسياسية والاقتصادية للمجتمع ـ ففي المجتمعات «البدائية» يرتكز التدرج الاجتماعي على العائلة والقبيلة ، وهذه الجماعات لاتكون طبقات بالمعنى الصحيح .

وعند ظهور الاستعمار ظهر تمييز بين المستعمرين والسكان المحليين قائم على اسس عنصرية واقتصادية ، واتخذ له مظاهر سياسية وقانونية تتوافق مع طبيعته تلك . فحدد دور الفرد في الحياة العامة . ومنح امتيازات خاصة لجماعة معينة من الافراد وحرم جماعات اخرى منها . وهذا مما ادى الى تطوير وتشجيع نظام الاقطاع في المستعمرات . وبذلك اصبحت الملكية اساسا لتوزيع المسؤولية السياسية والعسكرية في تلك المجتمعات .

وهكذا يظهر التباين الاجتماعي والتفاوت الطبقي بناء على الظروف المادية ليفصل بين الطبقة الحاكمة المحدودة العدد والتي تملك الثروة والسلطة ، وجمهور كبير من السكان يخيم عليه الجهل والفقر والاضطهاد مما يدفعه الى الغضب والسخط . وعندما تطور التعليم

واتشرت المعرفة وظهرت الاحزاب السياسية التي تعمل على ابـراز الشعور بهذا التفاوت الاقتصادي وعدم عدالته بدأت ردود الفعـل هذه تأخذ صورا ثورية تدين النظام السياسي والقانوني الذي يقوي هذا التفـاوت •

الا ان التطور الاجتماعي في البلدان الصناعية الرأسماليةيختلف عن الصورة السابقة[٢] • فالثروة الصناعية في هذه البلدان ادت الى ظهور صناعات متمركزة ومتكاملة ومشاريع صناعية وتجارية ومالية كبيرة • فظهر التمييز بين اصحاب رؤوس الاموال والعمال •الجماعة الاولى تملك وسائل الانتاج وتحصل على فائض القيمة والاخرىعاملة (بروليتاريا) تعمل لتعيش • ثم ظهرت بعد ذلك الطبقة الوسطى في بداية القرن التاسع عشر[٣] • وهكذا اصبح التقييم الثلاثي للطبقات، الرأسمالية ، الوسطى والعاملة ، من خصائص المجتمعات الصناعيـة الرأسمالية ، مع وجود بعض الاختلافات الثانوية من بلد الى اخـر ، رغم ان البعض يعتقد بوجود طبقة رابعة في بعض هذه المجتمعات هي طبقة الفلاحين[٤] • وظهرت نتيجة لذلك التجمعات السياسية والاحزاب كانعكاس للتمايز الاقتصادي والاجتماعي • وماتناقض الاتجاهـات والافكار الا تعبير عن هذا التناقض الطبقي •

والبلدان العربية تختلف من حيث طبيعتها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية عن المجتمعات الصناعية الراسمالية ، مما يجعل تطبيـق تلك الدراسات عليها امرا غير ممكن • فالبلدان العربية بلدان زراعية بالدرجة الاولى، لذا يلعب السكان الزراعيون فيهادورا يفوق باهميته الدور الذي يلعبه امثالهم في البلدان الصناعية نظرا لاهميتهم العددية ولاهمية دور الزراعة في اقتصاد هذه البلـدن •

فقد كانت معظم اجزاء الوطن العربي مجتمعات ماقبل الطبقـة Pre'classiste ، يرتكز تنظيمها الاجتماعي بصفة عامة على رابطة القرابة والدم وتمتاز بوحدات انتاج اقتصادي صغيـرة وتراكم ضئيل في رأس المال • ولم تكن الارض الزراعية وسـيلة

الانتاج الاساسية في المجتمع العربي وانما كانت اداة من ادوات التملك في اغلب اجزاءه حتى وقت قريب • ولم يتطور مفهوم الملكية الخاصة فيها بشكل كبير • هذا مما جعل التركيب الطبقي فيها يختلف في جوهره عما في البلدان الصناعية الرأسمالية • اما بعد اكتشاف النفط فقد ظهرت تحولات في التركيب الطبقي بتأثير العوامل الخارجية، خصوصا بعد تغلغل النفوذ الاستعماري وفرض سيطرته ، مما جعلها تتحو ل الى مجتمعات اقطاعية او شبه اقطاعية ، وذلك لحاجة الاستعمار الى فئة يرتكز عليها • هذا مما ادى الى ظهور تناقضات ونزعات في اجزاء عديدة من الوطن العربي ؛ ارتكزت على الاستغلال والسيطرة الاقتصادية لطبقة على طبقة اخرى •

لقد تميز الوطن العربي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بوجود فئة محدودة العدد ، تمتلك النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الواسع ، وجمهور كبير من الشعب يعيش في بؤس وجهل مدقع ، مع وجود طبقة تجارية نمت نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية[٥] •

وهكذا كانت غالبية اجزاء الوطن العربي ومازالت ، منذ الحرب العالمية الثانية ، بلدانا زراعية يعمل سكانها بصورة اساسية في الزراعة ، التي تعتبر ، حتى ظهور النفط فيها ، اهم قطاع اقتصادي• وحيث ان نسبة العاملين في القطاع الزراعي لاتزيد في اي بلد اوربي غربي (عدا اسبانيا والبرتغال) ، عن ٢٦٪ من مجموع السكان المنتج ، وفي الولايات المتحدة الامريكية عن ٧٪ وفي كندا عن ١١٪ تتجاوز ثلثي القوى البشرية المنتجة في الوطن العربي[٦] • ونظرا لاهمية هذه الفئة من السكان ، سنحاول دراسة بنيتها وعلاقاتها الانتاجية ، في الفصل الاول من هذا البحث ، ونكرس الفصل الثاني منه الى دراسة المجتمع المدني •

الفصل الاول

بنية السكان الريفيين في الوطن العربي

يمكن تحديد الفئات الاجتماعية في المجتمع الريفي العربي استنادا الى المعايير الثلاثة التالية : شكل الملكية الزراعية ، طريقة الاستثمار الزراعي وعلاقات مالكي الارض بالفلاحين (العلاقات النتاجية) .

لقد كانت ملكية الارض الزراعية جماعية تعود للقبيلة عموما ، لذا لم يوجد تباين اقتصادي كبير بين الافراد والرؤساء في القبيلة الواحدة . الا انه طرأت تبدلات جوهرية على وضع الفئات العليا في القبيلة او العشيرة ادت الى تغير في طبيعتها ودورها ، وذلك بسبب التطورات السياسية الهامة التي احاطت بالمجتمع العربي بعد الحرب العالمية الاولى . حيث تحول رؤساء القبائل الى ملاك ارض ، زراعيين شبه اقطاعيين ، مرتبطين ارتباطا مباشرا بكبار الموظفين في جهاز الدولة ، واصبح نفوذهم الاجتماعي يستند الى نفوذهم السياسي وسلطتهم في الدولة اي ان رؤساء القبائل ملكوا الارض الزراعية ومدوا بالنفوذ السياسي لتزداد سلطتهم وسيطرتهم على الفلاحين من ابناء القبيلة . وبذلك تحولت العلاقة داخل القبيلة ، من علاقة قبلية في مفهومها التقليدي القديم الى علاقة اقتصادية قائمة على امتلاك زعيم القبيلة للارض وعمل ابنائها في زراعتها .

كما حصل تغير في طريقة الانتاج الزراعي . فبعد ان كان الانتاج لغرض سد حاجات القبيلة من المواد الغذائية ، أي الانتاج لغرض الاستهلاك ، تحول بعد تغلغل النفوذ الاستعماري في الوطن العربي، الى انتاج لغرض البيع والتصدير . مما ادى الى زيادة استغلال الفلاح من قبل رئيس القبيلة الذي اصبح مالكا للارض .

ورغم صعوبة الدراسات المتعلقة بالبنية الطبقية للريف في البلدان النامية عموما وفي الوطن العربي بشكل خاص ، بسبب نقص

الاحصائيات اللازمة لذلك ، يمكن القول استنادا الى المعطيات السابقة ، بأن الانقسام الطبقي في المجتمع الريفي العربي هو انقسام ثنائي في الغالب ، رغم وجود تداخل في بعض الاحيان بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة[٧] . ففي العراق ، مثلا ، كانت هنالك، وحتى الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ . فئة محدودة من كبار الملاكين الزراعيين تملك حوالي ٧٥٪ من الاراضي الزراعية ، وجمهور غفير من الفلاحين يمتلك حوالي ٢٥٪ فقط من الاراضي الزراعية . وفي الحقيقة كانت نسبة تمثل ١٪ فقط من سكان الريف تمتلك ثلاثة ارباع الاراضي الزراعية ، بينما هنالك حوالي ٨٥٪ منه لايمتلك شبرا واحدا[٨] . اي ان مالكي الارض ينقسمون الى فئات متعددة حسب حجم ملكيتهم . وبامكاننا ان نجد بداخل الفئة المالكة للاراضي الزراعية في العراق المجموعات التالية :

آ ـ الملاكين الكبار : ظهرت هذه الفئة نتيجة لشعور الاستعمار البريطاني بالحاجة الى خلق فئة ،في المجتمع العراقي، يرتكز عليها لحماية مصالحه الاقتصادية . وقد ظهر هذا الشعور ، خصوصا ، بعد ثورة العشرين ١٩٢٠ ، حينما ثار الفلاحون وبعض الملاكين بوجه المحتل الاجنبي . لذا فان الاراضي التي كانت ملكا للدولة او ملكا مشتركا لكافة ابناء القبيلة ، اصبحت ملكا لرؤساء القبائل ، مع تمكينهم من الحصول على السلطة والنفوذ السياسي مستفيدة بذلك من نفوذ هؤلاء على الفلاحين ومن المكانة الاجتماعية والروابط المعنوية التي تربطهم بفلاحيهم ، من اعضاء القبيلة .

ب ـ الملاكين المتوسطين : وهذه الفئة تضم الملاكين لاراضي زراعية تتراوح مساحتها بين ٤٠٠ ـ ١٠٠٠ دونم في الاراضي التي تسقى سيحا وحتى ٢٠٠٠ دونم في الاراضي التي تسقى ديما . وكان لهذه الفئة علاقات وروابط وثيقة بالبرجوازية الوطنية .

جـ ـ الملاكين الصغار : وملكية هذه الفئة لاتتجاوز الـ ٤٠٠ دونم ، أي مساوية تقريبا لملكية الفلاحين الاغنياء • وان مايضعهم ضمن هذه الفئة وليس مع فئة الفلاحين ، كونهم لايزرعون الارض بانفسهم كما يفعل الفلاحون •

اما فئة الفلاحين فتضم :

آ ـ الفلاحون الاغنياء : وهذه الفئة تكتفي بالعمل في ارضها• وقد لاتمتلك ارضا وانما امتلاكها للنقود يمكنها من استئجار الارض من مالكيها وتأجيرها للفلاحين من الفقراء او المتوسطين •

ب ـ متوسطي الفلاحين : وهذه الفئة قد تكتفي بزراعة ارضها، او قد تستعين في وقت الحصاد بعامل موسمي او عاملين، كما انها قد تعمل كمستأجرة في اراضي الملاكين • وقد لاتمتلك ارضا زراعية ، بل تمتلك الادوات الزراعية وحيوانات العمل •

جـ ـ فقراء الفلاحين : وهؤلاء هم المستغلين من قبل الملاكين • ونجد بينهم :

١ ـ المأجورين (عمال التراحيل) : وهؤلاء يقدمون العمل لقاء الحصول على مقدار ضئيل من الحاصل ، او مقابل مبلغ بسيط من المال احيانا وهم يعملون في اراضي الملاكين في مواسم معينة من السنة فقط ، كموسم الحصاد مثلا •

٢ ـ الفلاحين البؤساء : وهؤلاء يعملون لقاء الحصول على نصف الاجر المعتاد فقط •

٣ ـ الفلاحين الذين لهم اراض زراعية خاصة بهم ، الا ان عدم كفايتها تضطرهم للعمل باجر لدى الملاكين في اوقات معينة من السنة •

كما ان هنالك فئة ثالثة ، تحتل مركزا وسطا بين الملاكين

والفلاحين تسمى (السراكيل) ، وهذه توجد بصورة خاصة في وسط العراق وجنوبه • والسركال كلمة فارسية الاصل ، تعني (رئيس العمل) او (الوسيط) ، الذي كان سابقا وسيطا بين الدولة والفلاحين ، عندما كانت الدولة تمتلك الاراضي الزراعية • ويحصل هؤلاء على ٥ر١٢٪ من الغلة الزراعية ، ٢٥ر٦٪ من الحكومة و ٢٥ر٦٪ من الفلاحين ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي مشابه لمستوى كبار الفلاحين ومتوسطيهم • وقد تحول قسم منهم في العهدين العثماني والملكي الى ملاك زراعيين •

ولقد ازداد التضاد والصراع في المجتمع الريفي العراقي ،واختل التوازن الاجتماعي والاقتصادي ، خصوصا بعد صدور قانون استملاك الاراضي عام ١٩٤٥ ، الذي ادى الى توزيع ٣٠٠ر٨١ دونم في الفترة بين عام ١٩٤٥–١٩٥٣ ، على رؤساء القبائل وبلغت ٠٠٠ر٠٢٠ر١ دونم عام ١٩٥٥ • وقد حصل على الجزء الاكبر من هذه الاراضي ذوو الملكيات الكبيرة في جنوب العراق ، مثل شيوخ المنتفك •

الا ان هذه الاوضاع التي كانت قائمة في العراق حتى ثورة تموز ١٩٥٨ وما كانت تتصف به من تركيب طبقي وعلاقات انتاجيه تغير تغيرا جوهريا ، خصوصا بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، مما ادى الى ظهور فئات اجتماعية جديدة والى اعادة توزيع الملكية الزراعية بشكل افضل ، هذا مما ادى الى انتشار الملكيات الصغيرة بين الفلاحين واختفاء الملكيات الكبيرة منها •

اما في سوريا فقد كان الاستئجار يشمل حوالي ثلاثة ارباع الاراضي الزراعية في عام ١٩٥٨ • وفي السودان يشكل المحاصصون المستأجرون اكثر من ثلث السكان الريفيين •

اما في مصر وشمال افريقيا فلم تكن الحال افضل مما كانت عليه في العراق • فقد قامت في شمال افريقيا اقطاعيات سيطرة على مساحات زراعية واسعة وعلى جمهور كبير من الفلاحين • الى

جانب انتشار الملكيات الصغيرة جدا التي لاتسمح باستغلالها في ظروف اقتصادية طبيعية ، مما ادى الى الهجرة الى المدن بصورة مكثفة والى تفاقم المشكلة الزراعية وقيام اقتصاد زراعي اوربي الى جانب الاقتصاد الزراعي المحلي وخلق علاقات طبقية خاصة بهده البلدان[٦] .

وفي مصر قام النظام الرأسمالي للارياف المصرية على اساس الزراعة المكثفة التي تعتمد على وسائل انتاجية متأخرة الى جانب الاستخدام المكثف لليد العاملة الأجيرة ، وقد اقتصر اثر الاصلاح الزراعي الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٥٢ على عدد من الملكيات الكبيرة ، دون ان يغير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للريف المصري . وتقدر نسبة السكان الذين لايملكون ارضا زراعية بنحو ٧٥٪ وتنتشر البطالة بين صفوفهم حيث لايعمل منهم الا الثلث . ويقدر دخل هذه الفئة بـ ٥ر١٢٪ فقط من مجموع المدخول الزراعي . أي مايقارب الثلاثة جنيهات والنصف سنويا للفرد الواحد .

اما ملاكي الاراضي الصغيرة المساحة ، التي لاتتعدى الفدان الواحد فتقدر نسبتهم بحوالي ٥٪ من السكان الريفي ، تمتلك ٧ر١٪ فقط من مجموع الاراضي الزراعية . ويبلغ معدل دخل الفرد الواحد منها حوالي ٦ جنيهات سنويا . ونظرا لعدم كفاية المدخولات، تعيش هذه الفئة في المدن وتؤجر اراضيها للاخرين . فهي اذن لاتشكل جزء من الفئات الاجتماعية في الريف .

اما صغار المزارعين الذين يشكلون ١٥٪ من مجموع سكان الريف ، فيستثمرون ٢٥٪ من مجموع الاراضي الزراعية ، بين ١ـ٥ فدان ، أي بمعدل ٣ر٢ فدان للعائلة الواحدة ، وتحصل على حوالي ٢٠٪ من الدخل الزراعي ، أي حوالي ٨ر٢٦ جنيها للفرد الواحد سنويا .

اما اصحاب الملكيات التي تزيد عن خمسة فدادين ، والذين يستأجرون ايدي عاملة زراعية فيمثلون ٥٪ من السكان الريفي ، وتبلغ مداخيلهم ٦٥٪ من الدخل الزراعي . وتضم هذه الفئة الملاك،

والمستثمر المستأجر ويمكن تصنيف هذه الفئة الى ثلاث مجاميع :

١ ــ الفلاحين الاغنياء ، الذين يستثمرون عن طريق استئجار مساحة تتراوح بين ٥ ــ ٢٠ فدانا . وهؤلاء يتميزون بكونهم ذو اصول ، أي يمثلون البرجوازية الفلاحين المتوسطة .

٢ ــ كبار المستثمرين ، الذين يملكون اكثر من ٢٠ فدانا ، وهؤلاء يشكلون الفئة الاكثر (راسمالية) في الريف المصري .

٣ ــ كبار الملاكين ، الذين يملكون اكثر من ٢٠ فدانا . ويستثمرون عموما جزء من املاكهم فقط . وتمثل الفئة التي تملك من ١٠٠ ــ ٢٠٠ فدانا ، الارستقراطية العقارية للريف المصري[١٠] .

الفصل الثاني

القطاع المدني (الصناعي)

من السمات المميزة للمجتمع العربي حتى وقت قريب هو التخلف الاقتصادي خاصة في ميدان التصنع . فقد كانت الصناعةفيه تقتصر على بعض الصناعات اليدوية فقط ــ وان اكتشاف النفط فيه لم يحدث الطفرة الصناعية المرجوة . فقد بقيت صناعة النفط منعزلة تمام الانعزال عن الحياة الاقتصادية حتى وقت ليس ببعيد كانت شركات النفط الاجنبية تستخرج النفط وتصدره مباشرة دون ان تجري عليه اية عملية من عمليات التصنيع . لذا لم يحدث النفط تغيير كبير في بنيته الاجتماعية .

وبمرور الزمن اخذت بعض رؤوس الاموال المتجمعة لدى التجار وملاكي الارض تتحول تدريجيا الى الصناعة لا لتساهم في نهضة صناعية وانما لتعيش على هامش الاقتصاد الاجنبي الذي جعل من الوطن العربي سوقا لتصريف البضائع الصنعة ومجهزا للمواد الاولية والنفط .

هذا الوضع الاقتصادي لم يساعد على نمو المجتمع العربي طبقيا بالصورة التي وصلت اليها المجتمعا تالصناعية الرأسمالية

المتطورة • لذا كان نمو الرأسمالية ضعيفا ونمو طبقة عاملة متميزة محدودا • كانت البرجوازية الوطنية تصارع النفوذ الاجنبي بالتحالف مع بقية الطبقات الاجتماعية لتعمل على تحقيق الاستقلال الوطني • وكان لهذا الصراع بعض النتائج على بنية المجتمع العربي في عدد من اقطاره • وسنحاول فيما يلي القاء الضوء على هذه البنية وما اصابها في مجتمع المدن العربية ، ولكن على درجات متفاوتة • وسنحاول في هذا الفصل ان نتكلم عن الطبقات الاساسية الثلاث في الوطن العربي من تطور في الحقبة الاخيرة من الزمن •

اخذت تبرز تدريجيا ملامح التقسيم الطبقي للمجتمع الرأسمالي في المدن العربية ، ولكن على درجات متفاوتة • وسنحاول في هـذا الفصل ان نتكلم عن الطبقات الاساسية الثلاث في الوطن العربـي عموما بشكل موجز •

١ ــ الطبقة العاملة :

تتسم الطبقة العاملة في الوطن العربي عموما بقلة العدد نسبة الى مجموع السكان اضافة الى تشبثها • ان الظروف المميزة للوطن العربي اوجدت طبقة عاملة ذات مميزات خاصة تختلف عن الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية • ومن اهم اوجه الاختلاف ، كونهـا ترتبط بالريف مما يضفي عليهـا طابعـا نصف فلاحي • فاحتكـاك العمال المتواصل بالتراكيب الاجتماعية التقليدية كالقبيلة مثلا ، التي يحافظون على عضويتهم فيها ، يعيق نضوج الوعي الطبقي لديهـم ويعرقل تطور التنظيمات العمالية ونشر ايديولوجيتها • وسبب ذلـك يعود الى قلة اجر العامل وعدم توفير الضمانات الكافية له في المدينة من جهة والى عدم كفاية موارد العمل الزراعي للاسر الفلاحية ، الامر الذي يؤدي الى اعتماد بعضهم على البعض الاخر والى بقاء الفلاحين بين هؤلاء العمال واسرهم الريفية •

الا ان التغيرات الاجتماعية المهمة التي حدثت في بعض الاقطار العربية ، كالعراق والجزائر ومصر ، ادت الى تحقيق اصلاحـات مهمة

في علاقات الملكية الزراعية وفي علاقات استثمارها والى تحسين شروط العمل في المدن ، مما ادى الى استقرار العمال في المدن تدريجيا • فقد ضمن قانون العمل ومجانية التعليم في العراق مثلا ، حياة جيدة للعامل • هذا اضافة الى نو الصناعات الوطنية تدريجيا، مما ساهم في نمو طبقة عاملة متميزة •

وينقسم العمال الى فئات متعددة • فهناك العمال الدائمبون ، وانصاف العمال الذين لم ينفصلوا بعد تماما عن الفلاحين والحرفيين • كما ترتفع نسبة العاملين في قطاع البناء • حيث يفوق عدد العاملين في مواقع بناء المعامل والطرق ومراكز الطاقة ومشاريع الري وبناء المساكن عدد العاملين في الصناعة ، وذلك بسبب عدم تطور الصناعة بعد •

وفي معظم اجزاء الوطن العربي السائرة في طريق التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، يشكل عمال المصانع العمود الفقري للطبقة العاملة • فنمو البروليتاريا الصناعية هو الاتجاه البارز في تطور الطبقة العاملة في اجزاء عديدة من الوطن العربي • وبصورة عامة ، تساعد السياسة الى تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتنمية الصناعة الوطنية في الوطن العربي على نمو وتوسع الطبقة العاملة • وقد أخذ عدد العاملين في القطاع العام يتزايد في معظم البلدان العربية ، خاصة في العراق ومصر والجزائر • ففي العراق يمثل عمال معامل الدولة مكانة هامة بين العمال عموما • وفي مصر وصل عدد المؤسسات الصناعية الحكومية اثر التأميم الى تسعمائة مؤسسة تقريبا في بداية عام ١٩٦٤[١١] ، وفي الجزائر اصبح معظم الانتاج الكبير بيد الدولة • الا ان هذا الوضع ، يطرح مسألة اجتماعية هامة، هي العلاقة بين العمال والدولة كرب عمل • حيث نلاحظ ان هذه العلاقة يحددها الطابع الطبقي للسلطة • وبصورة عامة فان الطبقة العاملة لازالت تعاني ظروفا اقتصادية ـ اجتماعية سيئة في اغلب اجزاء الوطن العربي •

٢ ــ البرجوازية الوطنية :

قطعت الاقطار العربية شوطا كبيرا ومعقدا في تطورها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم • وقد تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذا الجزء من العالم وتشكلت فيه طبقات جديدة الا انه كان رأس المال الصناعي الاجنبي، في معظم اجزاء الوطن العربي هو الذي يحدد منذ البداية ويشكل كامل طابع ونطاق الاقتصاد الرأسمالي فيهذه البلدان وبسبب انعدام المنافسة من جانب رأس المال المحلي ، استطاع رأس المال الاجنبي ان يحافظ على مواقعه الاحتكارية في المستعمرات التابعة له حتى يوم انتزاعها الاستقلال الوطني ، كما حصل في العراق ومصر والجزائر وسوريا ، ومنذ ذلك الحين اخذ رأس المال الوطني في التطور • وقد رافق هذا التطور نمو البرجوازية الوطنية في هذه البلدان •

وقد كان للبرجوازية المصرفية مواقع قوية نسبيا في الاقتصاد الوطني المصري تفوق ماكان لمثيلاتها في بقية الاقطار العربية • فقد استطاعت بعد الحرب العالمية الاولى ان تتخلص من بعض القيود الاستعمارية • واحتل رأس المال الوطني المصري ، منذ الحرب العالمية الثانية ، مواقع اساسية في صناعة القطن وجابه بنشاط المنافسين الاوربيين في فروع انتاجية اخرى وفي الاقتصاد الوطني بصورة عامة •

وفي سوريا تطورت فئة رجال الاعمال نتيجة لنمو رأس المال التجاري ــ الربوي والملكية الزراعية الاقطاعية الكبير ــ الذين تشكلا القاعدة لظهور رأس المال الصناعي بصورة تدريجية ولم يلق التجار السوريون منافسة قوية من التجار الاجانب ، كما كانت عليه الحال في مصر ، مما مكنهم من الاتصال بمؤسسات الاستيراد والتصدير الاوربية ومكنهم من استخدام هذا الاتصال كمصدر هام لتعزيز مواقعهم الاقتصادية والمالية •

اما في الجزائر وتونس والمغرب ، فقد نمت فئة صغيرة من كبار

التجار ملاكي المزارع والرأسماليين العالميين منذ الثلاثينات من هـذا القرن ، الا ان هذا النمو كان محدودا • فلم يكن في يد البرجوازية الوطنية في عشية الاستقلال الا حوالي ١٠٪ من مجموع التوظيفات الرأسـمالية •

لقد ساعدت التراكمات الكبيرة الجديدة التي حققتهاالبرجوازية الوطنية في اعقاب الحرب العالمية الثانية والحماية التي حظيت بها فـي الداخل على تقوية نفوذها في الاقتصاد الوطني وكانت وسائل الحماية تتخذ اشكالا متنوعة ، كالتدابير المتعلقة بالتعريفات الكمركيـة والقروض الحكومية ومنح اجازات الاستيراد ، اضافة الى ذلـك فقد نمت البيوت المالية العربية وساهمت في تطور المؤسسـات الصناعية • ففي لبنان مثلا ، اهتمت البرجوازية بالمؤسسات الماليـة الحديثة حتى اصبحت تسيطر في الستينات على ثلثي المصارف،الكبيرة وعلى ودائع يقارب حجمها مليار ليرة لبنانية • وكان لتزايد قـوة المواقع المالية للبرجوازية اللبنانية اثر ايجابي على تطور المؤسسـة الرأسمالية الصناعية(١٢) •

فئات البرجوازية الوطنية :

ان اهم مؤثرين للانتماء الطبقي الى البرجوازية هما حجـم الدخل واستغلال العمل • واستنادا الى ذلـك يمكـن تقسـيم البرجوازية الى ثلاث فئات : كبيرة ومتوسطة وصغيرة •

تتمثل البرجوازية الكبيرة في الوطن العربي في مجموعـات متفرقة من التجار ورجال المال الذين يمارسون في الغالب تجـارة الجلمة وتجارة المفرق الكبير • اما البرجوازية المتوسطة فتشـكل غالبية سكان المدن العربية • وهي تتكون بصورة اساسية مـن الحرفيين وصغار التجار والفئة المتوسطة من موظفي الدولة • امـا المثقفين ، ونعني بهم ذوي العمل الفكري واصحاب المهن الحـرة والفنانين وبعض الموظفين ،بل وحتى بعض الطلبة ، فان اغلبهم من منشأ اجتماعي مرفه وموسـر •

اما في مصر ، فقد كانت البرجوازية ، في جملتها من اصل ريفي[١٣] . فرأس المال القابل للتوظيف خارج الزراعة ، لم يكن يأتي الا من الريف . اي من الملاكين العقاريين ومن بعض الموظفين الذين استطاعوا في ظروف الحرب العالمية الثانية ان يرتفعوا الى مستوى هذه البرجوازية . ولم تقطع هذه البرجوازية علاقتها بالملاكين الكبار . وفي الحقيقة ، كان نفس الافراد ، يمتلكون الاقطاعيات الكبيرة ويوظفون فائضهم في المدينة .

اما البورجوازية المتوسطة ، فتتكون من المراتب الريفية والمدنية التي تكسب عيشها من استغلال الاخرين ، دون ان يكون لها في الاطار التاريخي سيطرة اقتصادية او سياسية . ولم يكن لهذه المرتبة شأن يذكر ،في المدينة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، اما قبل دخول الاستعمار فلم يكن لهذه الفئة من البرجوازية شأن يذكر[١٤] .

اما البرجوازية الصغيرة فهي فئة من المراتب الاجتماعية غير المتجانسة ، تتحدد بالوضع الذي تحتله بيد الطبقات المسيطرة والمضطهدة . وعليه فان البرجوازية الصغيرة تضم المراتب التي تمتلك رأس مال صغير او قطعة صغيرة من الارض او مهارة معينة او مستوى ثقافي يسمح لها بالعيش من عملها دون ان تكون بحاجة الى بيع قوة عملها ودون ان تشتري قوة عمل الاخرين الا في نطاق ضيق .

والبرجوازية الصغيرة عموما ، خاضعة لاشكال غير مباشرةمن الاستغلال الاقتصادي ، من قبل الاحتكارات الاجنبية والطبقات المحلية المسيطرة .

---

(١) القي هذا البحث في مؤتمر العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط المنعقد في جامعة عين شمس (القاهرة) من ١-٨ كانون الاول ١٩٧٥ .

(٢) بير لاروك Pierre LAROQE: Les classes sociales, P.U.F., Paris, 1968 pp. 23-25.

(٣) جون راينور John RAYNOR: The midle classe. Longmans, Green and Co. Ltd. London, 1969, p. 6.3.

(٤) بوتومور T.B. BOTTOMORE: Introduction à la sociologie, Payot, Paris, 1974. p. 201.

(٥) بيير لاروك : المصدر السابق ، ص : ٦٤–٦٨

(٦) عـــدد من العلمـاء السوفيت ، ترجمـــة د. داود حيدو ومصطفى الدباس . التركيب الطبقي للبلدان النامية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ص : ١١–١٢

(٧) من الممكن اعتبار الفلاحين ، كقوة اجتماعية ، طبقة . فملايين العوائل الفلاحية تعيش بظروف اقتصادية خاصـــة ، تجعلها منفصلة ومتناقضة مع غيرها من الطبقات الاجتماعية في المجتمع . فهي قـــد تشكل طبقة متميزة ، الا ان عدم تنظيمها سياسيا قد يحول دون ذلك. لذا يجوز اطلاق هذا التعبير على الفلاحين بسبب ظروفهم الواقعية ، رغم افتقارهم لايديولوجية خاصة بهم وعدم تنظيمهم سياسيا . فهـم يشكلون طبقة من حيث موقعهم من الانتاج ومن توزيع الثروة . انظر : NICOS Poulantzas; Pouvoir Politique et Classes sociales, François Maspero, Paris 1968. pp. 82-83.

(٨) فوزية العطيـــة : F. AL ATIA, Contribution à l'ètude des structures sociales et de la réforme agraire en Irak. Thèse du doctorat, Montpellier, 1968, pp. 56-61.

(٩) رود ولفوستافنهاغن ، ترجمـــة ناجي ابو خليل ، الطبقـــات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، دار الحقيقة ، بيـــروت ١٩٧٢ ، ص ٩٨–١٠٤ .

(١٠) رود ولفو ستافنهاغن : المصدر السابق ص ٩٨ – ص١٠٤.

(١١) عدد من العلماء السوفيت ، المصدر السابق ص١١٧ .

(١٢) شارل عيساوي Charles ISSAWI: Economic Development and liberalism in Lebanon. The Middle East Journal, Summer 1964, pp. 285-286.

(١٣) محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ، دار الطليعـــة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧١ . ص٣٤–٣٥ .

(١٤) كما هي الحال في المغرب العربي ، حيث كانت هنالك فئـة صغيرة من اصحاب المخازن واصحاب الصناعات اليدوية البســـيطة. انظـــــر :

A. ADAM, Developpement d'une classe moynne

dans les pays tropicaux et subtropicaux. Compete rendu à la xxxe session tenue à ondres du 13-16 septembre 1956. Bruxelles 1956. p. 103 .

المصادر العربية

١ ـ داود حيدو ومصطفى الدباس ، مترجم عن عدد من العلمـــاء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، منشورات وزارةالثقافة ـ دمشق ـ ١٩٧٢ .

٢ ـ محمود حسين : الصراع الطبقي في مصر ، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧١ .

٣ ـ ناجي ابو خليل ، مترجم عن رودلفوستافنهاغن : الطبقـــات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٢ .

المصادر الاجنبية

1. ADAM, André; Developpement d'ume classe moyenne dans les poys tropicaux et sub-tropicaux, Brauxelles 19566.
2. AL-ATIA, Fawzia; Contribution à l'étude des structures ociales et de la réforme agraire e Irak, Thèse. Montpellier 1963.
3. BOTTOMORE, T.B; Introduction à la sociologie, Payot, Paris 1974.
4. ISSAWI; Ch; Economic development and Liberalisme in Lebanon, in the middle east journal, summer 1964.
5. LARIOQUE, P; Les classes sociales. P.U.T. Paris 1968.
6. Poulantzas, N; Pouvoir Politique et classes sociales, François Maspero, Paris 1968.
7. Raynor, J; The middle classe, Longmans, Green and Col. Ltd. London 1969.